جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من قبل

السيدة ستيجيت تاييبونسوك
نائب الأمين العام لمجلس النواب في تايلاند

بشأن

"مبادرة إلكترونية: دور مجلس النواب في تمكين الناخبين من تقديم مشروع قانون من خلال المنصات الرقمية"

دورة المنامة
آذار/مارس 2023

المقدمة

يتمتع مجلس الوزراء وأعضاء مجلس النواب والناخبين المؤهلين وفقاً للدستور التايلاندي بسلطة تقديم مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية. ستوجز هذه المداخلة تاريخاً لعملية مبادرة مشروع القانون في تايلاند والقوانين ذات الصلة والتحديات في عملية المبادرة التقليدية، والدور الجديد الذي أسندته الأمانة العامة لمجلس النواب التايلاندي بموجب القانون الأخير لتيسير قيام الشعب بتقديم مشروع قانون أو مشروع تعديل دستوري أو اعتماد للأدوات الرقمية في إطار العملية.

1. تطوير عملية مبادرة مشروع القانون في تايلاند

يتم تقديم أكثر من 90 بالمئة من مشاريع القوانين من قبل مجلس الوزراء؛ ومع ذلك، فقد تم منح الناخبين المؤهلين الحق في تقديم مشروع قانون مباشرة إلى الجمعية الوطنية لأول مرة بموجب دستور مملكة تايلاند، (1997) B.E. 2540، الذي نص على أنه يمكن لما لا يقل عن 50000 ناخب تقديم مشروع قانون. ينبغي أن تكون مشاريع القوانين المقدمة بهذه الطريقة مرتبطة بحقوق وحريات الشعب التايلاندي أو واجباته. تم تحديد القواعد والإجراءات الخاصة ببدء مشاريع القوانين من قبل الناخبين المؤهلين في قانون عملية المبادرة، (1999) B.E. 2542.

وفي وقت لاحق، خفّض دستور مملكة تايلاند (2007) B.E. 2550 الحد الأدنى لعدد الأشخاص المطلوبين لتقديم مشروع قانون إلى 10000 شخص، إلى جانب تعديل وإصدار قانون عملية المبادرة، (2013) B.E. 2556. كان قانون العام 2013 هذا قد جعل عملية المبادرة الشعبية أكثر سهولة وعملية من خلال تحديد إجراءات بدء وفحص ونشر قائمة الجهات الراعية، فضلاً عن السماح للجهات الراعية بسحب أسمائهم إذا تم استخدامها من دون موافقتهم.

وفي الوقت الراهن، يتطلب دستور مملكة تايلاند (2017) B.E. 2560 ما لا يقل عن 10000 ناخب ليكونوا قادرين على تقديم مشروع قانون. كما يتضمن مادة جديدة تتيح لما لا يقل عن 50000 ناخب تقديم اقتراح لتعديل الدستور. تقوم تايلاند بإصلاح عمليتها التشريعية لإنشاء آليات لمساعدة الشعب في صياغة واقتراح مشاريع القوانين. لذلك فقد تم إصدار قانون عملية المبادرة (2021) B.E. 2564 ليتوافق مع الدستور الحالي.

2. قانون عملية المبادرة الجديدة: أدوار الأمانة العامة

وفقاً لقانون عملية المبادرة للعام 2021، تعني عملية المبادرة التقدم بالتماس لتقديم مشروع قانون أو تعديل مشروع الدستور الذي لا يمكن إجراؤه إلا من قبل الناخبين المؤهلين. كما ينص القانون على المراحل الأربع لعملية المبادرة وفق النحو الآتي:

(1) المبادئ التوجيهية

يوفر القانون إرشادات للناخبين المؤهلين لتقديم الوثائق ذات الصلة، بما فيها نص مشروع القانون، ومبدأ مشروع القانون، والأساس المنطقي لتقديم مشروع القانون، وملخص مشروع القانون. يمكن للناخبين المؤهلين التقدم بالوثائق بأنفسهم. وبدلاً من ذلك يمكن أن يطلب ما لا يقل عن 20 ناخباً مؤهلاً من الأمانة العامة لمجلس النواب إعداد الوثائق لبدء مشروع القانون أو 120 ناخباً على الأقل لبدء مشروع تعديل دستوري.

(2) النظر في المبدأ

ثم تُقترح الوثائق ذات الصلة بمشروع القانون على رئيس مجلس النواب (أو رئيس الجمعية الوطنية لتعديل مشروع الدستور) للنظر فيها من حيث المبدأ. ينبغي أن يتعلق مشروع القانون بحقوق وحريات الشعب التايلاندي أو واجبات الدولة وفقاً للدستور.

(3) دعوة الأطراف الموّقعة

إذا قام الناخبون المؤهلون بإعداد مشروع القانون بأنفسهم، فسيتم جمع 10000 موّقع على مشروع القانون أو 50000 موّقع على مشروع تعديل دستوري، وكذلك جميع الوثائق المؤيدة، قبل تقديم مشروع القانون إلى الأمانة العامة لمجلس النواب. لا يشترط أن ينتهي الناخبون المؤهلون من جمع التوقيعات في غضون فترة زمنية محددة.

وإذا طلب الناخبون المؤهلون من الأمانة العامة لمجلس النواب العمل على هذه العملية، تقوم الأمانة العامة بدعوة ناخبين آخرين لدعم مشروع القانون وجمع أسماء الجهات الراعية عبر قناة مناسبة، بما فيها منصة رقمية. إذا لم تفِ هذه العملية بتلبية العدد المطلوب من الموّقعين في غضون عام، يتعين على الأمانة العامة إحالة هذه المسألة إلى المبادرين كي يواصلوا حشد الناخبين. إذا لم يتم الوفاء بالعدد المطلوب من الموّقعين في غضون 90 يوماً أخرى، ينبغي على الأمانة العامة أن توقف العملية برمتها.

(4) التقديم والتوزيع

بعد عملية جمع الأسماء، ينبغي على الأمانة العامة إجراء جلسة استماع عامة لغرض مشروع القانون، بما فيها تقييم الأثر الذي قد ينجم عن مشروع القانون. يُرفع مشروع القانون بعد ذلك إلى رئيس مجلس النواب، أو إلى رئيس الجمعية الوطنية لصياغة مشروع التعديل الدستوري مع كافة الأدلة ذات الصلة. أخيراً، ينبغي المضي في مشروع القانون وفقاً للنظام الداخلي للمجلس.

كما نرى في أحدث قانون لعملية المبادرة، هذه هي المرة الأولى في تايلاند التي تُمنح فيها الأمانة العامة لمجلس النواب مهاماً أكثر من الدور الإداري لتيسير عملية المبادرة من قبل الناخبين المؤهلين. المهمة الأولى هي تقديم الخدمات القانونية في إعداد الوثائق ومشاريع القوانين. والمهمة الثانية هي الدور في مرحلة دعوة وجمع أسماء الجهات الراعية. آخرها إعداد الرأي العام وتقييم تأثير مشروع القانون.

3. التحديات ضمن العملية التقليدية

بموجب أحكام القوانين السابقة بشأن عملية المبادرة، لا يُطلب من الناخبين المؤهلين الذين يبدؤون مشروع القانون مجرد صياغة مشروع القانون بأنفسهم، وإنما الإعلان عن الجهات الراعية وإيجادها ودعوتها من خلال جمع قائمة بالأسماء مع الوثائق المؤيدة للتوقيع على اقتراح مشروع قانون بأنفسهم. تتضمن الوثائق استمارة بتوقيع الجهة الراعية، ونسخة من تسجيل منزل الجهة الراعية، ونسخة من بطاقة هوية الجهة الراعية، وكل ذلك بشكل مادي. يجب فحص ما لا يقل عن 10000 مجموعة من هذه الأوراق قبل المضي قدماً.

وبعد فحص جميع الوثائق المؤيدة، ينبغي على الأمانة العامة لمجلس النواب جمع جميع أرقام هويات الجهات الراعية من خلال تلك الوثائق المؤيدة، وإرسالها إلى إدارة المقاطعة للتحقق من هوية كل جهة راعية وتأكيد ما إذا كانت مؤهلة للتصويت. سيتم إرسال خطاب التأكيد إلى جميع الجهات الراعية بعد عملية التحقق.

وتستغرق هذه الخطوات جميعها وقتاً طويلاً وتتطلب قدراً كبيراً من القوى العاملة لإنجاز العملية في غضون فترة زمنية محدودة وفق ما ينص عليه القانون. فضلاً عن انتاج كميات هائلة من الورق، مما يؤدي إلى تضرر البيئة، كما يؤدي إلى تفاقم قضايا تغير المناخ.

4. جمع الموّقعين على منصة رقمية: نظام المبادرة الإلكترونية

منذ أن اعتمدت تايلاند الخطط الاستراتيجية والإصلاحية للبلاد، فقد ركزت على استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع الحكومي لتسهيل الخدمة العامة، يرد قانون آخر هو رقمنة الإدارة العامة وقانون تقديم الخدمات (2019) B.E. 2562، الذي يقتضي من جميع الهيئات الحكومية استخدام الهوية الرقمية بدلاً من الوثائق المادية.

وبالإضافة إلى ذلك، لدى الأمانة العامة لمجلس النواب استراتيجيتها لتحويل نفسها إلى برلمان ذكي، مع التركيز على التطور الرقمي داخل المكتب. لذلك، في العام 2021، استضافت الأمانة العامة هاكاثون (ماراثون الأفكار) ودعت الطلاب الجامعيين المتخصصين في علوم الكمبيوتر للانضمام إلى جلسة العصف الذهني حول تصميم وتطوير المنصة الرقمية لعملية المبادرة.

وفي العام 2022، جمع مكتب تكنولوجيا المعلومات لدينا مدخلات من الهاكاثون وطوّر تطبيقاً داخلياً على شبكة الإنترنت يسمى "المبادرة الإلكترونية" كمنصة جديدة لتسهيل عملية مبادرة الأفراد. يساعد نظام تكنولوجيا المعلومات هذا الناخبين المؤهلين في التوقيع لدعم مشروع القانون الذي بدأه الشعب. أهم نظام في التطبيق هو نظام التحكم بالمعرّف الرقمي وهو التحقق من الهوية الرقمية للجميع. يعتمد تطبيق المبادرة الإلكترونية على نظام الهوية الرقمية الوطني المسمى "D.DOPA"، الذي طوره قسم إدارة المقاطعات بوزارة الداخلية، مما يتيح لجميع الناخبين المؤهلين التحقق من هوياتهم بقاعدة بيانات التسجيل المدني والتوقيع على أسمائهم من خلال منصة المبادرة الإلكترونية هذه، من دون الحاجة إلى وثائق مادية.

وتم تطوير نظام المبادرة الإلكترونية وفقاً للمعيار التوجيهي للهوية الرقمية NIST 800-63-3، الذي يتألف من 4 عناصر رئيسية، على النحو التالي:

1. الجهة: مقدم الطلب الذي يحتاج إلى إثبات هويته قبل استخدام الخدمة
2. مزوّد الهوية (IdP): مزوّد خدمة الوصول إلى البيانات المسؤول عن إدارة البيانات في عملية إثبات الهوية الرقمية وتأكيدها للمستخدمين والطرف المعتمد، ويمكنه الاتصال بأنظمة التأكيد مثل خدمات الهوية الرقمية الوطنية وتطبيق D.DOPA من قسم إدارة المقاطعات، إلخ.
3. الطرف المعتمد (RP): مقدمو الخدمات الذين يحتاجون إلى المعلومات لتأكيد هوية المستخدم للموافقة على تلقي المستخدمين خدمات معينة. سيطلب الطرف المعتمد معلومات من موّفر الهوية ومصدر التفويض. هنا، تعني الهيئات الحكومية المختلفة التي تقدم خدمات رقمية ليستخدمها الشعب، مثل الأمانة العامة.

4. مصدر التفويض (AS): هيئة يمكنها الوصول إلى معلومات الهوية الرقمية المطلوبة أو امتلاكها لتأكيد موثوقية البيانات الشخصية التي تم جمعها، بما فيها قسم الإدارة الإقليمية.

ومنذ إطلاق المبادرة الإلكترونية العام الماضي، ترد 7 مشاريع قوانين ومشروع تعديل دستوري طرحه الناخبون المؤهلون من خلال هذه المنصة. أحدها، وهو مشروع قانون المعاشات الوطنية والرعاية الاجتماعية للمسنين، وهو أول مشروع قانون أكمل عملية التحصيل الموّقعة عليه 12069 جهة راعية. وهو الآن في مرحلة تقديم الأدلة للفحص.

****

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

by

Ms Steejit TAIPIBOONSUK
Deputy Secretary General of the Thai House of Representatives

on

"e-Initiative: The role of the House of Representatives in empowering voters to lodge a bill through the digital platform"

Manama Session
March 2023

Introduction

According to the Thai Constitution, the Council of Ministers, Members of the House of Representatives, and eligible voters are empowered to lodge a bill to the National Assembly. This communication will elaborate a brief history of Thailand's bill initiative process, the relevant laws, the challenges within the traditional initiative process, and the new role that the Secretariat of the House of Representatives of Thailand has been given by the latest law in facilitating people to lodge a bill or a draft constitutional amendment as well as adopting digital tools within the process.

1. Development of Thailand's Bill Initiative Process

More than 90 percent of the bills are submitted by the Council of Ministers; however, eligible voters have been granted the right to introduce a bill directly to the National Assembly for the first time by the Constitution of the Kingdom of Thailand, B.E. 2540 (1997), which stipulated that at least 50,000 voters can initiate a bill. Bills introduced this way must be related to the rights and liberties of the Thai people or the duties of the Thai people. The rules and procedures for initiating the bills by eligible voters were prescribed in the Initiative Process Act, B.E. 2542 (1999).

Later, the Constitution of the Kingdom of Thailand, B.E. 2550 (2007) reduced the minimum number of people required to submit a bill to 10,000 people, along with an amendment and promulgation of the Initiative Process Act, B.E. 2556 (2013). This 2013 Act was to make the people's initiative process more accessible and practical by specifying procedures for initiating, examining, and publishing the list of sponsors, as well as allowing the sponsors to withdraw their names if they were used without their consent.

Nowadays, the Constitution of the Kingdom of Thailand, B.E. 2560 (2017) requires at least 10,000 voters to be able to initiate a bill. It also includes a new section enabling at least 50,000 voters to submit a motion for amending the Constitution. Thailand reforms its legislative process to create mechanisms to help people in drafting and proposing draft bills. For this reason, the Initiative Process Act, B.E. 2564 (2021) has been promulgated to be in line with the current Constitution.

2. The New Initiative Process Act: Roles of the Secretariat

According to the 2021 Initiative Process Act, initiative process means the submission of a petition for introducing a bill or a draft constitution amendment which can only be done by eligible voters. In addition, the Act provides the four stages of the initiative process as below:

(1) Guidelines

The Act provides eligible voters guidelines for introducing the relevant documents, including the draft text of the bill, the principle of the bill, the rationale for introducing the bill, and the summary of the bill. The eligible voters can proceed with the documents by themselves. Alternatively, at least 20 eligible voters could request the Secretariat of the House of Representatives to prepare the documents for initiating a bill, or at least 120 voters for a draft constitutional amendment.

(2) Consideration of Principle

The relevant documents on the bill then shall be proposed to the Speaker of the House of Representatives (or the President of the National Assembly for a draft constitution amendment) for his or her consideration of principle. The bill must relate to the rights and liberties of the Thai people or the duties of the State according to the Constitution.

(3) Inviting signatories

If the eligible voters prepare the bill by themselves, 10,000 signatories for a bill or 50,000 signatories for a draft constitutional amendment, as well as all supporting documents, shall be collected before introducing the bill to the Secretariat of the House of Representatives. it. There is no requirement that eligible voters should finish collecting signatures within a time limit.

If the eligible voters request the Secretariat of the House of Representatives to work on this process, the Secretariat shall invite other voters to support the bill and collect the names of sponsors through an appropriate channel, including a digital platform. If within a year this process doesn't manage to meet the required number of signatories, the Secretariat shall refer this matter to the initiators, and the latter shall continue rallying the voters. If in another 90 days, the required number of signatories is still not met, the Secretariat shall cease the process.

(4) Submitting and introducing

After the process of collecting names, the Secretariat must conduct a public hearing for the purpose of the bill, including the assessment of the impact which may arise from the bill. Then, the bill shall be submitted to the Speaker of the House of Representatives, or to the President of the National Assembly for the draft constitutional amendment, as well as all relevant evidence. Finally, the bill shall proceed under the Rules of Procedure of the House.

As we see in the latest Initiative Process Act, this is the first time in Thailand that the Secretariat of the House of Representatives has been granted duties more than the administration role in facilitating the eligible voters in the initiative process. The first duty is to provide legal services in preparing the documents and the bills. The second one is the role in the stage of inviting and collecting sponsors' names. The last one is to prepare public opinion and assess the impact of the bill.

3. Challenges within the Traditional Process

Under the provision of the previous laws on the initiative process, the eligible voters who initiate a bill are not only required to draft the bill themselves but also to publicize, invite and find sponsors by collecting a list of names with supporting documents for signing on the bill proposal themselves. The documents include a form with the sponsor's signature, a copy of the sponsor's House Registration, and a copy of the sponsor's ID card, all in physical form. At least 10,000 sets of these papers must be examined before proceeding any further.

After the examination of all supporting documents, the Secretariat of the House of Representatives must collect all sponsors' ID numbers from those supporting documents

and send them to the Department of Provincial Administration to verify the identity of each sponsor and confirm whether they are eligible voters. The letter of confirmation will be sent to all sponsors after the verification process.

All of these steps are time-consuming and required a large amount of manpower to accomplish the process within a limited time as stipulated by the law. Moreover, it generates massive amounts of paper, leads to environmental degradation, and exacerbates climate change issues.

4. Collecting Signatories on a Digital Platform: the e-Initiative System

Since Thailand adopted the country's strategic and reform plans, focusing on the use of information technology in the government sector to facilitate public service, there is another law, the Digitalization of Public Administration and Services Delivery Act, B.E. 2562 (2019), requiring all government agencies to use digital ID instead of physical documents.

In addition, the Secretariat of the House of Representatives has its strategy for transforming itself into a SMART Parliament, emphasizing digital development within the office. Therefore, in 2021, the Secretariat hosted a Hackathon, inviting undergraduates majoring in Computer Science to join the brainstorming session on designing and developing the digital platform for the initiative process.

In 2022, our Bureau of Information Technology gathered inputs from the Hackathon and developed an in-house web-based application called ‘e-Initiative’ as a new platform for facilitating the people’s initiative process. This information technology system helps eligible voters in signing to support the bill initiated by people. The most important system of the application is a Digital ID control system, which is the digital identity verification of everyone. The e-Initiative application relies on the National Digital ID system called ‘D.DOPA’, developed by the Department of Provincial Administration, Ministry of Internal Affairs, enabling all eligible voters to verify their identities with the Civil Registration database and sign their names through this e-Initiative platform with no physical documents required.

The e-Initiative system is developed under the NIST 800-63-3 Digital Identity Guideline standard, which has 4 main elements, as follows;

1. Entity: Applicant who needs to prove their identity before using the service

2. Id Provider (IdP): Data access service provider who is responsible for managing data in the process of proving and confirming digital identity to users and Relying Party, and can connect to confirmation systems such as National Digital ID services, D.DOPA application of the Department of Provincial Administration, etc.

3. Relying Party (RP): Service providers who need the information to confirm the identity of the user to approve the users to receive certain services. Relying Party will request information from Id Provider and Authorizing Source. Here, it means various government agencies that provide digital services for people to use, such as the Secretariat.

4. Authorizing Source (AS): An agency that can access or own digital identity information needed for confirmation of the reliability of collected personal data, including the Department of Provincial Administration.

Since the e-Initiative has been launched last year, there are 7 bills and a draft constitutional amendment initiated by eligible voters through this platform. One of them, namely the Bill on National Pension and Social Welfare for the Elderly, is the first bill that completed its collecting signatories process with 12,069 sponsors. Now, it is in the stage of submitting evidence to be examined.

****